

حزب التحالف الشعبي الاشتراكي

تحت التأسيس

معاً لاستكمال مهام الثورة

على الرغم من الإطاحة بالدكتاتور مبارك ووزارة شفيق وتوجيه ضربة لجهاز أمن الدولة القومي ، إلا أن ثورة ٢٥ يناير المجيدة لم تنته مهامها بعد ، بل فتحت تلك النجاحات الطريق لاشتعال الصراع السياسي والاجتماعي في مصر حول مستقبل البلاد . ويدور هذا الصراع بين قوى الثورة الطامحة لكس النظام القديم، وقوى الثورة المضادة التي تسعى لاجهاض ثورة ٢٥ يناير والحفاظ على النظام القديم . وقد شهدت الأسابيع الأخيرة تطورات خطيرة، بدأت ببض اعتصام التحرير ثم اعتصام ماسبيرو بالقوة، ثم اقتحام الشرطة العسكرية لكلية الإعلام لفض الاعتصام بالقوة ، وصدر تقارير متعددة من جهات حقوقية مدعمة بالشهادات حول أعمال تعذيب للمعتقلين في السجن الحربي والمخابرات الحربية والمتحف المصري . ووسط زفة إعلامية تتهم نضال عمال مصر من أجل حقوقهم بتخريب الاقتصاد وزعزعة الاستقرار، يسارع المجلس العسكري بإصدار مرسوم القانون الخاص بتجريم حق الاضراب والاعتصام . وتزداد خطورة الأمر عندما يتم التغاضي عن محاسبة المجرمين المعروفين بالاسم ، الذين دمروا وأحرقوا كنيسة أطيح وآخرين أشعلوا النيران في منزل مواطن بقنا وقطعوا أذنه، وباركهم الحاكم العسكري لقنا بعقد صلح عرفي . كل هذه الجرائم تمر دون محاسبة وكأن المطلوب هو ترويع المواطنين وإثارة الفرع والرعب بينهم . إن المجلس العسكري الذي اختار أن يحكم البلاد منفرداً وبطريقة غامضة ، يتحمل المسؤولية الكاملة عما آلت إليه الأوضاع في البلاد في الأسابيع الأخيرة . وقوى الثورة مطالبة بالنصدي لهذا النهج المرفوض والتوحد حول خارطة طريق لضمان التحول الديمقراطي وذلك عبر :

- ١- إطلاق الحريات السياسية وفي مقدمتها تأسيس الأحزاب والنقابات والجمعيات بالاضطرار فقط .
- ٢- إعادة بناء جهاز الشرطة كهيئة مدنية تخضع للرقابة الشعبية والقضائية ومحاسبة المسؤولين عن قتل وتعذيب المواطنين .
- ٣- محاكمة الفاسدين والمزورين ولصوص المال العام واسترداد الأموال المنهوبة .
- ٤- إيجاد حلول واقعية للمطالب الاجتماعية الملحة ، وحل الاتحاد العام للعمال .
- ٥- حل المجالس المحلية ومجالس المحافظات وإعادة انتخابها على أسس ديمقراطية .
- ٦- محاسبة القيادات الصحفية السابقة التي ضللت الشعب المصري أثناء الثورة .
- ٧- انتخابات برلمانية بنظام القوائم المختلطة المفتوحة بما يضمن تمثيلاً حقيقياً لكل القوى السياسية والمستقلين، ويحد من نفوذ المال والعصبيات .

معاً لاستكمال مهام الثورة .. معاً لكس النظام القديم ، لا ترميمه
معاً لبناء نظام جديد يحقق أهداف الثورة في الحرية والعدالة الاجتماعية